ومن الملوك رسالة

مقدمة

دارت عجلة الزمن، وتسابقت محطات كثُر لبناء إمبراطوريتها على أرض العراق؛ فتيبّست أشجار الصنوبر، وأورقت شجيرات الزيتون، منها ما صمدت، ومنها ما حاولت الثبات، ومنها ما حصدته الريح.
ومن أرض بعيدة جغرافياً سكن هناك جسد كانت روحه في أرضِ وطنه العراق.
شاء الزمن أن يرسي بمراكب هذا البطل العراقي في ميناء أهله. وُلِد في كربلاء عام 1947م، انتمى إلى صفوف حزب الدعوة العراقي ومنذ عام 1966م دخل الميدان السياسي، وعمل على محاربة الطغيان والظلم والفساد؛ مما أدى إلى محاربته وإجباره على ترك العراق عام 1980.
هو كاتب ومفكر إسلامي له العديد من المؤلفات والبحوث في المجالات السياسية والثقافية والفكرية، لم تقف الغربة حائلاً بينه وبين محاربة النظام السابق، تصدّى لمسؤوليات عدة في حزب الدعوة، وكان من أبرز المنضمّين إلى صفوفه، وهذا ما أهّله لتسنم مناصب قيادية فيه. مثقف ونظيف اليد واللسان والقلب، متأثر (بالصدرين - رحمها الله -)، والشيخ (ناظم العاصي - رحمه الله -)، تسنم بعد سقوط النظام الحكم الصدامي في العراق مناصب عديدة، كان أولها، هو: أول رئيس لمجلس الحكم عام 2003، ونائب رئيس الجمهورية عام 2004م، وأول رئيس وزارة عراقي منتخب عام 2005، ونائب في البرلمان العراقي، ومؤسس لتيار الإصلاح الوطني عام 2008، إنه الدكتور إبراهيم الأشيقر الجعفري.

مبعوث في بستان قاحل

سُلّمت أرض العراق إلى الحكومة الانتقالية التي يرأسها الدكتور الجعفري، وهي أرض يسكنها أناس، ويتخللها وحوش، وكان على هذه الحكومة أن تأخذ على عاتقها مهمة القضاء على هذه الآفات، وترويض الناس التي اعتادت على زئير أسباع وخربشتها، نهجاً في تسيير منهاج حياتها، بأنه ليس هناك طريقة أخرى لكي تبقى مراكب الحياة المعيشية سائرة. هذا هو المشهد المختصر للحالة التي شاعت بعد سقوط النظام السابق، وحتى بعد انتهاء فترة حكم الدكتور إياد علاوي على الرغم من تحسّن الوضع من بعض الجوانب إلا أن الفوضى ظلت تعجّ بالعراق، والأزمات تتوالى، وهذه نتيجة حتمية بعد فترة الخوف والظلم والجوع والحروب التي عاشها هذا الوطن.
إذن المهمة صعبة، والتحديات عظيمة، والرجل الذي أنيطت إليه قيادة هذه المهمة هل أثبت كفاءة وقدرة في إنجاز المهمة على أتم وجه؟

سؤال ستتم الإجابة عنه بصورة لا أظنها كافية؛ لأن الأحداث التي جرت في تلك الفترة بثوانيها تُعَد إنجازات يجب أن تسطّرها حروف التاريخ، لكن سأحاول أن أعطي فكرة موجزة عما أدته القيادة الحازمة للدكتور الجعفري أثناء فترة حكمه:
في بداية التحديات التي وُضِعت على عاتق هذا الرجل منذ تسلم ملف السلطة وتشكيل الحكومة الانتقالية، وبعد توزيع عدد المقاعد الوزارية على الكتل والأحزاب السياسية، هي مهمة اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، وخاصة في الوزارات الحساسة المختصة بالجانب الأمني الذي كان يشكل الوضع الاستثنائي في العراق، والوزارتان المختصتان بهذا الجانب هما وزارتا الداخلية والدفاع؛ ولأن العراق بحكم موقعه الجغرافي مُحاط بست دول مختلفة التوجهات والنزعات، تؤثر بصورة أو بأخرى في واقع الأمن والاستقرار العراقي إضافة إلى تعدد التوجهات الداخلية عند أبناء الشعب العراقي الواحد، فالعرب والكرد والتركمان، وتعدّد الديانات والطوائف الموجودة على الساحة، كلها ستصب جُلّ طاقتها في محاولة إثبات ذاتها على واقع العراق المتعدد، والوقوف على القمة، الأمر الأصعب هنا: أن الحقائب الوزارية تم توزيعها بالمحاصصة على الكتل بعد الاتفاقات التي جرت في الميدان السياسي وعليه فإن الوزراء قد رُشِحوا من كتلهم، ولم يكن للدكتور الجعفري يد في ترشيحهم، بل كان له دور في قبول أو عدم قبول المرشح، وإمكانية مناسبته لهذه الوزارة أو تلك.
ومن ثم، وبعد أن تم توزيع هذه المناصب كان عليه باعتباره صاحب المسؤولية الكبرى أن يوحّد الصفوف، ويقرّب وجهات النظر؛ فالمعروف عن الدكتور الجعفري بشهادة جميع الناس المحيطة به أنه إنسان مثقف وواعٍ، هادئ وحازم في الوقت نفسه، وصادق مع نفسه ومجتمعهِ، ويحب الخير للعراق وأهله قبل نفسه.
فهذا الرجل ليس بحاجة لتولي هذا المنصب أو ذاك على العكس من ذلك فالمناصب هي التي تحتاج إلى وجود مثل هذا العقل والفكر في سجلها؛ ليحقق أهدافها ومتطلباتها، ولا يعرف الاستسلام، فقد أيقن من خلال تجارب حياته بأن لا مشكلة من دون حل.
وهذا ما وجدته من خلال الحكاية الطريفة التي نُقِلت عن لسانه، وبيّن من خلالها بأنه يتعلم، ويستفيد من تجارب غيره حتى لو كانت الحيوانات حيث قال:(إنه عندما كان طالباً في كلية الطب شاهد نملة، فوضع أمامها غصناً من العنب، فصعدت عليه، وأمسك هو بالطرف الآخر، واستمرت بالصعود، ثم أمسك بالطرف الثاني، لكنها كررت محاولاتها، ولم تتعب، فتيقن أنها تبحث عن مخرج بالفطرة. ومن هذا قال بأنه أدرك بأنه لا توجد مشكلة في الحياة تستعَصي بأذن الله - تعالى-.
عمل على تقريب وجهات النظر المتباعدة جداً في البداية، وهذا ما نجح فيه إلى حد كبير على الرغم من الفترة الزمنية القصيرة لعمر حكومته الانتقالية، وهو بهذا النهج الذي خطّ معطياته داخل جدران مجلس وزرائه، بدأ خطر أول أزمة سياسية ممكنة الوقوع بها العراق الجديد، وهي تفكك أوصال السفينة إلى مراكب يقودها البحارة إلى وجهات بعيدة تتخبطها الأمواج من دون أن تستطيع الوقوف بوجهها لضعفها، فلم تُطرَح أفكار حزبية ضيقة في المجلس على الرغم من تعدد الانتماءات، بل

كانت الروح الوطنية التي ساهم الدكتور الجعفري في بثّها في أرجاء المجلس هي الشائعة، فالكل في خدمة الشعب، كانت أغلب الإختيارات صائبة ولم يظهر هنالك أي تقصير كبير في واجبات الوزراء خلال فترة الحكم الصعبة على العكس من ذلك فإن هذه الحكومة قد أدت واجباتها على أتم وجه من حيث صياغة الدستور، وإجراء استفتاء شعبي للتصويت عليه في الفترة المحددة في 2005، والمهمة الثانية هي انتخاب مجلس النواب والتي سياتي الحديث عنها لاحقاً وهذه هي المهمة الرئيسية التي كان على هذه الحكومة القيام بها.
السلطة الوزارية التي شُكّلت كانت تتميز بسمة لم ترد في أي وزارة أخرى في العالم، فقد كانت تضم تحت جناحها ست حقائب وزارية وُزِّعت على نساء عراقيات أدّين مهمتهن على أتم وجه.
والدكتور الجعفري كان، ولايزال من أهم وأكثر المطالبين بحقوق المرأة ومساواتها، وإدراجها في ميادين العمل السياسية والاجتماعية، وضمان حقوقها التي طالما رُفِعت شعارات كثيرة للمطالبة بحقها في هذه البلاد، لكنها لم تخرج في السابق من كونها مجرد لافتات رُفِعت، ولم تُطبَّق أفعالها على أرض الواقع.
فالكفاءة ومن وجهة نظر الدكتور الجعفري لا تختص بجنس دون آخر فكما إن هناك رجالاً أكفأ من بعض النساء، فإن هناك نساءً أكفأ من بعض الرجال، وعلى الرغم من هذا يؤكد أنه ليس هو من اختار الوزيرات بالأسماء لكنه أراد أن يثبت حقيقة مجتمعية، وهي: إن العراق كما إن لديه غزارة في كل شيء لديه غزارة بالكادر النسائي وأدائه.
وقد ترجم واقع أفكاره لنا من خلال السماح للمرأة بالمشاركة في الوزارات وإثباتها لكفاءتها فيها؛ فيرى أن مشاركة المرأة أمر طبيعي، فهي بعد أن شاركت - وبشكل فاعل في المجال السياسي -، وأثبت كفاءتها في المعارضة إلى درجة الاستشهاد والإعدام والسجن والتعذيب والهجرة إلى الخارج، وواصلت دورها في مختلف المجالات، وحازت على درجات وشهادات علمية في مختلف المجالات.
إذن هناك عنصر نسائي عراقي متفوّق ومن خلال ما صرّحت به الوزيرات عن تجربتهن مع الدكتور الجعفري فقد توافق الجميع تقريباً في رأيهم، واشتركوا بأنه أشاع مبدأ المساواة في صفوف وزارته، فلم يكن يفرّق في التعامل بين النساء والرجال، والكل يشارك، والكل يبدي رأيه، بل كان مشجّعاً دائماً ومسانداً لهم في مختلف الموافق.

وشـاورهم في الأمر

هذه الحكومة التي كان لابد لها من إنجاز مهام هائلة خلال فترة وجيزة، وجب عليها وضع خطة وزارية، قابلة للتطبيق بصورة متقنة - على الرغم من وجود العوائق الصعبة التي تحول دائماً بين الخطط التي وُضِعت وبين تطبيقها -؛ لذا وجب على القائمين التعاون فيما بينهم، وبث روح التفاهم والمساعدة، كما بينا في سطور السابقة، إن هذا من أهم ما برع الدكتور الجعفري في خلقه بينهم، فقد كان يتعامل

معهم بشكل طبيعي من دون أي تدخل مباشر، وإنما كان يرصد عملهم في أي وزارة، ومن ثم ومن خلال جدول الاجتماعات يتم مناقشة أي موضوع واجهتها الوزارات بصورة مشتركة، وإبداء الاقتراحات الممكنة التي من شأنها أن تجد حلاً للصعوبات.
لم يكن الدكتور الجعفري متفرداً في اتخاذ قراراته، وهذا ما أقرّ له به جميع أفراد وزارته فكل القرارات التي كان يتخذها تُوضَع على طاولة النقاش؛ للوصول إلى النتيجة النهائية لها من خلال تصويت الأغلب مع الأخذ بعين الاعتبار مدى صواب الاختيار.
فكما يقول السيد القاضي عبد المحسن شندل وزير العدل في الحكومة الانتقالية بأن الجعفري: (لم يرفض الاستماع إلى الرأي الآخر، ولم يفرض رأياً على أحد، كان الإقناع وسيلته المفضّلة، والقرارات كانت تُتخذ بالتصويت، فيقول بالمداولة، وفي بعض المرات أقول له: دولة الرئيس هذا من اختصاصك؟ فيقول: نعم، لكن لنستمع إلى رأي الإخوة الوزراء ودائماً يردد:
((وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله))
فتكون الإجابة إما بآية قرآنية أو بيت شعري، كذلك لم ألحظ أنه انفعل ولو لمرة واحدة، فكان يتمنى الخير حتى لخصومه، وكان يتغاضى عن الكثير من الإساءات قائلاً: دع الأمور تسير، نريد أن نعمل لا أن نتحدث، كان عملياً، وقد زار المحافظات، وتحدث مع الجميع، واستمع إلى شكواهم وملاحظاتهم، ولم يتوقف عن العمل حتى الساعات الأخيرة، بل طلب من الجميع أن يستمروا بعملهم حتى صعود الوزير الجديد لتأدية اليمين، أما الذين ينقلون بغير ذلك فأجزم أنهم لا يذكرون الحقيقة.
ومن الأدلة الملموسة على ديمقراطية الجعفري وتحمّله المسؤولية، ما حصل عند التصويت على زيادة أسعار النفط، الدكتور لم يكن موجوداً في مجلس الوزراء عندما صوّت المجلس بالأغلبية لصالح القرار، ولكن عندما عاد من السفر، وأخبروه أن القرار فاز بالأغلبية لم يقئل شيئاً، وعندما بدأت الاعتراضات على زيادة أسعار الوقود لم يقئل أنا لم أكن موجوداً عندما أجيز القرار؛ لذا أنا خارج دائرة المسؤولية بالنسبة لذلك القرار، بل على العكس قبِل المسؤولية، وتحمّلها على الرغم من عدم وجوده في مجلس الوزراء آنذاك، بل كان ينوب عنه في رئاسة الوزراء أحد نواب رئيس الوزراء إضافة إلى العديد من المواقف المماثلة.

كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيّته

الشعب أمانة في أعناق حاكميه، فعلاقة الحاكم والمحكوم مُبيّنة على أسس ومبادئ شاقة جداً، فمهما عمل الحاكم على إرضاء محكوميه لن يستطيع ذلك مع الجميع، فيمكن أن تكون هناك فئة معيّنة تضررت من القرارات المتخذة، لكن المهم هو الأغلبية هم المستفيدون، فالدكتور الجعفري غرس فكرة خدمة المجتمع في كل ركن من أركان حكومته وزراءً ونواباً ومستشارين حتى أبسط موظف في الدولة؛ لأن كل

واحد من هؤلاء راعٍ لأمر مخوّل به، وعليه أن يضع عدل الله وأوامره ونواهيه صوب عينه، وابتدأ بتطبيق هذا القول بداية على نفسه، هذا الرجل الذي وضعت السلطة نفسها في طريقه، ولم يضع نفسه في طريقها، أخذ على عاتقه مسؤولية حماية وتوفير متطلبات هذا الشعب المظلوم، بطريقة أظن أنها لو امتدت إلى مدة زمنية أطول لكان الوضع أفضل مما هي الحال إلى يومنا هذا، وتطبّق وتنسب إلى أناس آخرين، لكن لم يكن هذا المهم عنده عندما يُسأل عن رأيه فالأهم مصلحة البلد، وأن تُنفَّذ هذه المشاريع والخطط للصالح العام، ومن الأمور التي لا يعلمها الكثيرون أن حكومة الجعفري عندما تسلمت السلطة لم تتسلم مخازن للطعام، وكانت مدينة النجف الأشرف تستغيث والموصل كذلك، وبحركة سريعة من الحكومة تم تفعيل ملف استيراد المواد الغذائية، فتم بذلك استيراد أكبر كمية ممكنة من المواد بحيث امتلأت المخازن إلى درجة أنه لم يعُد هناك مكان لخزن المواد الغذائية حتى إنه تم تسليم الحكومة الحالية مواد غذائية مخزونة تكفي من أربعة أشهر إلى ثمانية، وفي الفترة التي لم يكن من الممكن فيها استيراد المواد الغذائية بسرعة كبيرة، حيث كان لابد أن تستغرق عملية الاستيراد فترة زمنية معينة كافية لملء المخازن الفارغة تماماً، لذا لم تقف الحكومة مكتوفة الأيدي بل استعاضت بطريقة بديلة كانت الأولى من نوعها في العراق، وتتلخص بتوزيع المبالغ المالية بدلاً من المواد الغذائية في تجربة ناجحة جداً، ولأول مرة استطاع الجهاز الإداري العراقي أن يتحمل مسؤولية كهذه، صرف وتحويل وتأمين هذه المبالغ وتوزيعها على المواطنين على الرغم من قلة عدد البنوك والمصارف في العراق، وإضافة إلى مشكلة المخازن الفارغة كانت هنالك مشكلة برادة الحديد، التي كانت موجودة أساساً قبل تسلم الحكومة الانتقالية السلطة حيث كانت الحنطة المستوردة من أستراليا تحوي نسبة برادة يشتبه بأنها أكثر من الحد المسموح به ثم إن المطاحن العراقية كلها كانت متوقفة عن العمل، وقد تسببت هذه المشكلة بخوف كبير في الشارع العراقي، لذلك كانت هذه من المهام الصعبة التي تم تجاوزها بنجاح من خلال تشكيل لجنة وزارية ضمت في عضويتها وزيري الصحة والتجارة، وتقرر مدى انطباق المواصفات العالمية المعمول بها، وتم ذلك فعلاً، وبعد ذلك عملت الحكومة على أن لا تتعامل إلاّ مع الشركات العالمية ذات السمعة الحسنة حرصاً منها على مصلحة المواطن وتوفير أفضل الخدمات والتجهيزات إليه. وباعتبار أن الغذاء هو العنصر الأساس في معيشة كل مواطن، لذا كان لابد من الاهتمام بالجانب الزراعي بقدر لا يقل اهتماماً عن استيراد المواد الغذائية، الزراعة في العراق في زمن النظام السابق وبعد سقوطه، كانت كل المنشآت منهارة، ولم تكن هناك قواعد لعمل الوزارة وقوانين تطبيقية، كذلك فإن الميزانية المالية المتوافرة لها كانت متدنية جداً آنذاك، لذلك وجب على حكومة الدكتور الجعفري أن تعمل بصورة دقيقة للنهوض بالزراعة في العراق، وتم العمل باستراتيجيات معينة للنهوض بالوضع خاصة أن بلدنا يمتلك طاقة كبيرة لإنتاج مختلف المحاصيل من الشمال إلى الجنوب، ولأن ثمة مشكلة أساسية تعترض ذلك إذ إن التربة تعطلت في المنطقة الوسطى والجنوبية بسبب سوء إدارة الأراضي في السنين السابقة، مما أثر على إنتاج المحاصيل كافة،

فتم وضع أساسيات عمل وتجهيز الفلاحين من خلال مديريات زراعة الدولة بمختلف أنواع البذور التي يحتاجونها والأشجار والشجيرات، والعمل على استصلاح الأراضي من خلال استيراد المبيدات والأسمدة وإدخال وسائل حديثة للنهوض بالأرض، كما تم إنشاء مختبرات نوعية يُستطاع من خلالها السيطرة على المواد المستوردة سواء كانت قضايا المبيدات أم قضايا الصحة الحيوانية التي تدخل ضمن المجال الزراعي، أما مختبرات قضايا التغذية فقد تم فتح مختبرات يُفخَر بها حققت نتائج رائعة على صعيد البحوث والتجارب على مختلف أنواع المحاصيل، ومحاولة تحسينها.

وكان من أهم الاهتمامات التي أخذت بعين الاعتبار هو موضوع الاهتمام بزراعة النخيل هذا المحصول الذي يُعتبَر من أهم المحاصيل، وأكثرها شهرة في العراق، لذا كان العمل على تحسين زراعته ومحاولة السيطرة على الآفات وعمليات الإهمال، إضافة إلى تجديد إنتاجه من خلال هذا العمل الدؤوب فإن حكومة الجعفري ضمنت على الأقل نتائج إيجابية في مجال الزراعة لمدة خمس سنوات مقبلة على الأقل؛ لأنها بُنيَت على أسس صحيحة.

نضيف إلى ذلك أن الثروة الحيوانية وهي أحد المفاصل الرئيسة في وزارة الزراعة والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منها عانت من إهمال كبير لذلك تم العمل على تطويرها ومراعاتها من خلال إنتاج الغذاء وإنتاج الأعلاف للثروة الحيوانية، بدءاً من الأسماك فالدواجن، فالأبقار حيث تم العمل على تنشيط وتنمية الثروة السمكية في الأنهار والبحيرات الصناعية بعد أن ظل هذا القسم خاملاً وجامداً لمدة طويلة، كذلك تم القيام بفتح مفاقس فعالة ومنتجة لنوعيات محددة.

رئيس الحكومة بداية كان يجب أن يعمل على بناء البنية التحتية لهذا البلد، والتي كانت مُعدَمة تقريباً من مختلف النواحي، فبعد أن حاولنا أن نبيّن الاهتمام الذي حصل بجانب متطلبات الحياة الأساسية وهو توفير الطعام من مختلف الجوانب لابد الآن أن نوضح الجهود الجبارة التي قد لا يستوعبها الكثيرون، والتي بُذِلت خلال مدة وجيزة جداً من حيث توفير المورد المائي وإيصاله إلى كل المواطنين بعد أن عانى هذا الجانب من القصور الكبير على مر فترات طويلة، والإنجاز الذي تحقق في هذه الناحية لا يقل نجاحاً عن الجوانب الأخرى على الرغم من وجود مشكلة لم تغِب عن عمل جميع الوزارات وهي مشكلة التجهيزات المالية فقد وجب وضع خطط لبناء هيكلية جديدة من مختلف النواحي الفنية والتربوية والهندسية، والاهتمام بصيانة وتشغيل الموارد المائية، وكانت الميزانية الوطنية بحدود (200 إلى 250 مليون دولار أميركي)، وتم الحصول على دعم من الكونغرس الأميركي بحدود (400 إلى 450 مليون دولار)، وقدمت العديد من الدول المانحة وعن طريق منظمات دولية ميزانيات لمشاريع تحت التنفيذ لحد الآن هناك أكثر من (700) نشاط ميداني في مجال بناء السدود وتنظيف القنوات ومن أهم المشاريع - محطة ضخ الناصرية - التي تعتبر أكبر محطة في الشرق الأوسط إن لم تكن في العالم.

كل هذه المشاريع تم العمل بها الآن هي، وكانت بالأساس ضمن خطط الحكومة الانتقالية ومشاريعها، وهي التي وضعت حجر الأساس لها، لكن لقصر المدة الزمنية

والتي أكثر من التركيز عليها لم يُسمَح بإتمام عملها حتى النهاية، كما تم العمل على إنعاش الأهوار بعد أن عمل النظام السابق على تجفيفها إذ إن (75%) من الأهوار جُفّفت باستثناء هور الحويزة، لذلك تم اتخاذ خطوات سريعة جداً وتشكيل لجان (مركز إنعاش الأهوار)، وتم العمل به بالتعاون مع المختصين في هذا المجال، فقد قام بزيارة تركيا مع وزير الموارد المائية للتباحث حول موضوع المياه لأن المورد الأساس للمياه في أنهار العراق هو دول الجوار؛ فكان لابد من وضع هيكلية حوار مع هذه الدول حول موضوع وصول المياه وكميتها فما يصلنا من نهر الفرات هو ثلث الكمية التي كانت تصلنا قبل بناء السدود في تركيا، وخلال هذه الزيارة تم العمل على بحث القضية مع رئيس الوزراء التركي ووزير الطاقة ووزير الخارجية، فوافقت تركيا على زيادة كمية مياه نهر الفرات بنحو (200)م3 في الثانية، وقام بزيارة سورية أيضاً لإبلاغهم بما جرى الاتفاق عليه مع المسؤولين الأتراك، ومطالبتهم بعدم قطع هذه الزيادة المائية والتي كان هدفها إنعاش الأهوار، كما جرت اتصالات مع إيران لحل المشاكل وتقاسم المياه، والتنسيق لاستغلال مياه المنطقة.

جرى وضع خطة لحفر (450) بئراً في مختلف المحافظات العراقية، وقد أنجز عدد كبير منها، وتم القيام بسد النقص الذي كان موجوداً في المعدات إضافة إلى التركيز على عملية بناء السدود، والتي تعتبر من المشاريع المهمة جداً، وتم البدء بمشروع سد بخمة وقسم من المنشآت الموجودة منذ ثمانينيات القرن الماضي، والتي أهملها النظام السابق خلال الحرب مع إيران؛ وبسبب عدم اهتمام النظام السابق كان من المهم على حكومة الدكتور الجعفري العودة بالعراق إلى الحياة بعد أن تم قطعه عن العالم الخارجي، وعليه وبعد تطور المجتمع الدولي تأخر العراق عن العالم بكثير، ولابد من تحسين وضعه التكنولوجي من خلال المتنفس الضروري وهو توفير الطاقة الكهربائية، والتي كانت ولازالت من التحديات الصعبة جداً في العراق والعمل على توفيرها من المشاكل الثقيلة والكبيرة التي واجهت الدكتور الجعفري، وأخذت على محمل الجد إذ تعاقدت مع العديد من شركات الدول الصناعية للقيام ببناء محطات جديدة وصيانة المتوافر منها، لكن كانت المشكلة الكبرى في الوضع الأمني الذي يعتبر المشكلة الأساسية التي يعاني منها البلد، وقد حاولت جاهدةً الحد من تقدم الحكومة الانتقالية، وإنجاز مشاريعها لذا عملت على قطع الأسلاك التي كانت تدمّر المحطات الرئيسية، فلم يكن من المعقول أن توضع حراسة لكل متر من الأسلاك الكهربائية التي تربط المحطات والمدن أو أجزاء المدن نفسها وعليه حاولت الحكومة جاهدة إيجاد حلول مؤقتة وسريعة لتعويض النقص الحاصل من خلال توزيع المولدات الصغيرة التي تربط بين عدد من الوحدات السكنية، وتوفير المشتقات النفطية لها والعمل على استيرادها لكي تكون حيازتها أمراً مُجاباً وسهلاً.

الدولة الآن وبعد الانفتاح الذي حصل بعد السقوط تحاول أن تواكب الزمن لذلك كان من الأمور التي يجب إدخالها إلى العراق بعد الافتقار إليها هو أبراج الاتصالات الأرضية واللاسلكية والمحمول وخدمات النقال التي كانت متوافرة في أغلب دول العالم، كنا نسمع بها، ولم نرَها بأعيننا لكن قامت الحكومة الانتقالية بالاهتمام بهذا

الموضوع بصورة رائعة جداً، حيث تم العمل على الاتفاق مع عدة شركات منها عراقنا، أثير، آسياسيل، وغيرها من الشركات، والتي تم التعاقد مع الأفضل والأنسب منها، كما تم تحسين خدمة الهواتف الأرضية التي كانت مصمَّمة بطريقة لو حدث قطع في منطقة واحدة ينقطع الاتصال بشكل عام حيث كانت تتكون من حلقتين فقط بين بغداد والمحافظات الشمالية وبغداد والمحافظات الجنوبية، فتم تطويرها إلى سبع حلقات منظمة بصورة جيدة، كما تم العمل على إدخال الكابل الضوئي وتوفير خطوط وخدمات شبكة الإنترنت، كما تم ربط العراق مع دول الجوار من خلال شبكة من الخطوط التي كانت كلها مقطوعة في السابق، وهذه العمليات تتجاوز الميزانية المالية فهي تحتاج إلى ملايين الدولارات، لكن أفلحت هذه الحكومة في إنجاح جزء كبير من هذه الخطط ومن المشاريع المهمة التي تم العمل بها هو شبكة الاتصال من خلال الكابل البحري مع الإمارات وبناء موقع في الإمارات عليه علم العراق، وموظفون عراقيون مهمتهم ربط العراق بالشبكة العالمية.

هذا المشروع ذو الكلفة العالية جداً تم تسليمه إلى شركة خاصة تعمل على تنفيذه، والعمل جارٍ به..

أما بالنسبة إلى الاهتمام براحة المواطن من خلال توفير وسائل نقل حديثة ومتطورة تصل به مستقبلاً إلى مرحلة من الرفاهية وسهولة الانتقال إلى مناطق أخرى فقد تم فصل وزارة النقل عن وزارة الاتصالات، وتوفير ميزانية مستقلة لكل منها.

لقد بذل الدكتور الجعفري بالتعاون مع أعضاء وزارته والعاملين كل حسب اختصاصه طاقات يعجز الوصف عنها للمراقب للوضع من كثب في أغلب هذه الجوانب.

الحديث عمّا أُنجز في وزارة النقل فقد كان الهدف الرئيسي بناء استراتيجية طويلة الأمد حيث يلاحظ التطور الكبير الذي حصل في وزارة النقل، ومن أهم المنجزات التي تمت فتح مطارات البصرة، السليمانية، أربيل والتي كان من المفترض أن يتم فتحها في شهر حزيران من عام 2006م، لكن بفضل الله والجهود الجبارة والعاملين في الحكومة والمنشأة العامة للطيران المدني تم تقليص مدة السنة إلى شهر واحد، وأصبحت هذه المطارات دولية تستقبل الطائرات من مختلف دول العالم والقيام برحلات إلى العديد من الدول في العالم.

وعلى ذكر الخطوط الجوية العراقية فإن هذه الشركة كانت تعاني من ديون ومشاكل كثيرة بسبب سياسة النظام السابق، وفعلاً تم تفعيل هذه الشركة بشكل كبير فبعد أن كان هناك خطان دوليان أصبحت عشرة خطوط مع دول الجوار إضافة إلى تفعيل خطوط النقل الداخلية، ومن جانب آخر فإن إنجاز الخط الجوي العراقي - الإيراني قابل للإسراع بتهيئة مطار النجف الذي تم إكمال دراسات ومخططات خاصة به، وتمت بعدها الإحالة الأولية إلى شركة متخصصة لإنشائه وبالفعل تحققت إنجازات كبيرة في هذا الاتجاه، أما بالنسبة إلى موضوع الطائرات العراقية في دول الجوار فقد أفلح الدكتور الجعفري خلال زيارته إلى إيران في استعادة خمس طائرات لكن - للأسف - هذه الطائرات غير صالحة للعمل لكن على الرغم من هذا شُكلت لجان

فنية لدراسة وضع تلك الطائرات، إضافة إلى ذلك كان الطيارون الذين هم عملة نادرة في كل الدول وخاصة الطيارين العراقيين الذين يتمتعون بكفاءة عالية جداً والذين حاولت الكثير من الدول استقطابهم، ونجحت في ذلك، وهذا لقلة الرواتب والحوافز التي كانت لا تفي بالغرض لذلك عملت الحكومة الانتقالية على توفير الوسائل الكفيلة لكسبهم، وإعادتهم إلى صفوف العمل في المطارات العراقية، ولما لم يكن بالإمكان تشريع قانون الرواتب في الحكومة الانتقالية، ورفع الحيف عنهم فقد عمد الجعفري إلى تخصيص مبالغ لهم من مخصصات رئاسة الوزراء، وتم الاهتمام بتطوير عمل هذه الشريحة من خلال تنظيم دورات في الخارج تناسب الانقطاع الطويل عن الدول الذي دام لأكثر من 15 عاماً لتحسين خبرات الطيارين القدامى، وكسب خبرات جديدة.

وعلى صعيد آخر وهو موضوع الاهتمام بوسائل النقل وهي الموانئ العراقية حيث كانت هناك مؤامرة على موانئ البصرة في المرحلة السابقة، أما في عهد النظام البائد فقد كانت الموانئ معطلة لا تستقبل أي بضائع سوى القليل لذلك بدء العمل على تنشيط دور هذه الموانئ، ففي عام 2005 أصبحت واردات ميناء البصرة ثلاثة مليارات دينار عراقي، وفي عام 2005 أصبحت مائة وأربعين مليار دينار عراقي، أي بزيادة قدرها عشرة أضعاف أو أكثر حيث رصدت حكومة الجعفري مبالغ للتطوير، فتم إصلاح الكثير من الرافعات والمعدات البحرية والآلية، وتحققت طفرة نوعية كبيرة بتفعيل عمل الموانئ بشكل لابأس به مما ساعد على تحوّل مسرى التجارة من دول الجوار إلى ميناء أم قصر، إضافة إلى هذا لم يتم إهمال موضوع سكك الحديد العراقية والتي تحتاج إلى مبالغ طائلة لتطوير قدراتها أو ربطها من جديد هذا الموضوع الذي عانى من الإهمال الكبير بدأت دراسات عديدة لوضع مخططات ودراسات خاصة للقيام به فمثلاً مترو بغداد تم إعادة دراسته، وأحيل إلى شركة متخصصة لتحديث تصميمه كما تم الاتفاق وتوقيع عقد مع الحكومة الإيرانية لمشروع ربط مدينة البصرة بالمدن الإيرانية ولتنفيذه في الفترة اللاحقة، وتم الاتفاق مع العديد من الشركات الإيطالية وبذلك فإن هذا الجانب هو الآخر لم يعانِ من إهمال الجعفري وحكومته التي حاولت أن تعالج كل جانب من جوانب حياة الفرد العراقي دون إهمال أو تقصير قدر المستطاع، فقد قامت الحكومة الانتقالية بتكريم موظفي وزارة النقل، وإعطاء مساكن لكبار السن، وعمدت إلى تمليك الدور التابعة لها لشاغليها، وكذا توزيع قطع أراضٍ لمنتسبيها وعلى عوائل الشهداء المنتسبين، وتم تعديل رواتب أعضاء المجالس الإدارية حيث كان راتب عضو مجلس المحافظة (180000) دينار، وعضو المجلس البلدي (300000) دينار، وعضو مجلس الناحية (200000) دينار، وقد تم منحهم المبالغ الشهرية على النحو التالي:

عضو مجلس المحافظة (مليون ونصف المليون دينار).

عضو المجلس البلدي (900000) دينار.

عضو مجلس عضو مجلس محلي (ناحية) (900000) دينار.

صرف المبلغ الشهري من مخصصات رئاسة الوزراء، وبأثر رجعي من الشهر الخامس.

المجـال الصـحي

بدأ العمل على جميع محافظات العراق، ووفرت إمكانيات لتطوير الكادر الطبي ومن خلال التوافق مع منظمة الصحة العالمية وممثليها الموجودين في الأردن ومع المنظمات الدولية، وتم تأهيل نسبة لابأس بها من الكوادر، وقد أصبح هناك إسعاف متنقل وإسعاف ثابت وإسلوب لإدارة الأزمات، كما تم افتتاح مراكز صحية نوعية لاستقبال الزائرين في النجف وكربلاء حتى أصبحت المستشفيات أثناء فترة الحكومة الانتقالية لا تعاني من النقص في الأجهزة للعمليات الجراحية في كل أنحاء العراق لكن النقص بالكادر البشري والذي مازال العراق يعاني منه لحد الآن، والسبب في ذلك هو الهجرة من الجنوب والوسط إلى شمال العراق أو الهجرة إلى الخارج، وأرست الحكومة الانتقالية النقاط الأساسية لإيجاد قانون جديد للمخدرات في العراق غير القانون السابق، ويفرض هذا القانون شروطاً قسرية جداً على تعاطي المخدرات، أو حتى بعض أنواع الأدوية ذات التأثير العصبي أو النفسي إضافة إلى العديد من الإنجازات التي لا يسع ذكرها تفصيلاً لكثرتها، منها: المحافظة على نظافة العراق، والسيطرة على مرض إنفلونزا الطيور والذي كان يعتبر إنجازاً بالنسبة للظروف العراقية، كما وتعد حملات التلقيح ضد شلل الأطفال والكوليرا والوباءات الأخرى من الإنجازات المهمة التي جرت أثناء الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الحكومة، كما واسترد العراق موقعه الدولي في منظمة الصحة العالمية وإقليم الشرق الأوسط، وأول إنجاز تم في وزارة الصحة أثناء فترة الحكومة الانتقالية هو استعادة عضوية المكتب التنفيذي الذي حُرم منه العراق، وقامت الحكومة بتوفير مخصصات مالية للكوادر الطبية ومخصصات خطورة؛ لكي تساهم قدر الإمكان في الحفاظ على التوازن الداخلي على الصُعُد كافة لم تهمل حكومة الجعفري الجانب العلمي فقد حاولت إحياءه بعد أن تم وضعه داخل أسوار في فترة النظام السابق، فوزارتا التربية والتعليم كلتاهما مرتبطتان ببعض وإن من أهم الإنجازات التي تحققت لهذه الحكومة في جانب التربية هي النقلة الجيدة في مجال تأهيل المدارس وبنائها، فقد وضع مشروعاً لبناء 297 مدرسة خارج بغداد، و85 مدرسة داخل بغداد وأنجزت الكثير من مشاريع البناء، وأكملت حوالي 300 مدرسة من حيث الأعمال التي تتراوح بين التصليح والتأهيل وبناء مدارس مدمرة إضافة إلى الحصول على قروض ميسّرة ومِنَح من دور لبناء المدارس. وضعت هذه الأموال ضمن ميزانية الوزارة للقيام بأعمال لم تكن المدة الزمنية كافية لإتمامها؛ لذا سلمت للحكومة اللاحقة، كذلك كان هناك دور كبير في موضوع المناهج العلمية، وهو موضوع لا يتعلق بكيفية صياغة الكتب المنهجية ومضمونها العلمي فحسب إنما يتعدى ذلك إلى استخدام الوسائل والأساليب المتطورة في التدريس ومحاولة تقليص نسبة الأمية التي زادت في العراق أثناء فترة النظام البائد،

ووضعت ميزانيات لطباعة الكتب فلم يكن هناك مخصصات كافية في الميزانيات السابقة لهذا الموضوع، أما بالنسبة للتعليم العالي فقد اتخذت جملة من الإجراءات لتحسين الحالة العلمية وفق المعايير العلمية والأكاديمية العالمية والعمل على استقطاب الكفاءات العلمية المتقدمة المتواجدة داخل العراق أو خارجه لسد النقص الحاد الذي كان موجوداً في الملاكات الرئيسية ومعالجة الخلل في نسبة عدد الأساتذة إلى عدد الطلاب، وتم العمل على إعادة مد الجسور مع الدول المتقدمة علمياً والمنظمات الدولية المختصة لاستثمار خبراتها في دعم الجامعات ووضع نظام جديد للترقيات العلمية وتقويم الأداء وضوابط وتعليمات جديدة للدراسات العليا وتوفير المستلزمات الضرورية من أجهزة ومعدات وأبنية ملائمة وقد زيدت الميزانية بنسبة100% للعام 2006 لتغطية حاجة الطلب المتزايد على التعليم العالي ورفع مستواه وتلبية لحاجة الجامعات العراقية في زيادة الإنفاق ومنذ تسلم الحكومة الانتقالية لمهامها؛ واستجابة لمقترح السيد رئيس الوزراء وضعت فلسفة واضحة ترجمت إلى برنامج عمل (المائة يوم الأولى)؛ لإعادة ترتيب أوضاع البيت الداخلي لأمور التعليم العالي، فوضعت العديد من الضوابط التي ينبغي أن تسود المجتمع الجامعي وانتزاع اعتراف الجميع بضرورة احترام واستقلالية الحرم الجامعي.
كما تم الاهتمام بالجوانب القانونية الخاصة بهذه الوزارة والتعليم العالي الأهلي إذ تم إعداد مقترحات لتطوير هذين القانونين بما يواكب المتغيرات التي تطرأ على البلد والعالم، والاهتمام بتحسين الوضع المعاشي للتدريسيين وذلك بمضاعفة رواتبهم وتخصيص مبالغ مالية لإطلاق البعثات الدراسية إضافة إلى العديد من الخطط التي تقضي بترتيب وإحصاء أعداد الطلبة المقبولين في الكليات والمعاهد، والعمل على زيادة هذه الأعداد وقد حافظت الحكومة طيلة فترة تسليمها السلطة على مؤسسات التعليم من دون التخندق الطائفي والعرقي حتى أصبحت ملاذاً لكل العراقيين، وعلى اختلاف دياناتهم وقومياتهم وعقائدهم بلا أي تفرقة على الرغم من محاولة الأيادي الخفية المجرمة لزرع الطائفية في داخل هذا الحرم المقدس، وبهذا تُعَد إنجازات حكومة الجعفري ضمن فترة حكمها القصيرة، والتي لم أذكر العديد منها باهرة سيشهد لها التاريخ.

حكومة التحديات

كما يسميها كثُثر لم تدع مضماراً إلا واجتازته فميدان التخطيط في هذه الحكومة كان له هو الآخر حصة ومجال تم العمل به، ومن أهم الإنجازات التي تحققت في هذا الميدان، والتي يفخر بها هو قضية تبني الاستراتيجية الوطنية لقد كان هناك جهد متميز من أجل دراسة شاملة لواقع الاقتصاد العراقي، ومتطلبات التنمية والخطط الضرورية للتحول بالعراق إلى ما يجب أن يكون عليه كبلد متطور ومزدهر اقتصادياً.

هذه الدراسة تم إقرارها في مؤتمر دول المانحين في البحر الميت، وكانت بمثابة تأييد قوي لرؤية الحكومة العراقية ذات السيادة، والتي تعبّر عن إرادة الشعب العراقي، ومتطلبات تنميتهِ أكثر من غيرها فقد تم تثبيت هذا المبدأ. كما وإن الإحصاء السكاني من الإنجازات المهمة جداً وعمل جبار لن يتم بسهولة، ويتطلب جهداً كبيراً، ومن خلال الحكومة الانتقالية تم وضع الأطر والآليات والميزانيات المطلوبة للعمل، وتمت المباشرة بالعمل به فالإحصاء الجديد في العراق سيكون إحصاءً دقيقاً، وسيوفر لصناع القرار المؤشرات الإحصائية الضرورية لتبني سياسات مُجدية.

أما بالنسبة إلى ميدان الصناعات والإنجازات التي يمكن الفخر بها فهي زيادة الإنتاج بصورة عامة، وإعادة توازن وزارة الصناعة؛ لكي تعمل بخطوات ثابتة وبرامج محددة وخطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى مع انسجام كامل بين العاملين في هذا المجال، وتشكيل فرق عمل لإنجاز مشاريع مهمة للقطاع الخاص، لتطوير الصناعة، وإيجاد استثمارات جديدة.

وفي الوقت نفسه تطوير ما موجود من خطوط إنتاج، ورفع كفاءتها لتحسين النوعية، وهذا عمل كبير جداً لا يمكن تجسيده إلا بالمتابعة الميدانية، فكان هذا الأداء مسبباً لقيام طفرة نوعية كبيرة في الصناعة والإنتاج الصناعي، وما حصل للبلد من تطور كبير في هذا المجال، كما عملت الحكومة على حل أزمة البطالة لكن المشاريع القائمة لم تكن كافية لتجاوز هذه المشكلة لذا كان لابد من القيام بمشاريع إضافية لاحتواء هذه الأزمة.

وبالفعل تم العمل على كثير من الجوانب للحد من تفاقم المشكلة، وما يمكن أن يترتب عليها لاحقاً من أضرار قد تسيء إلى المجتمع ومع دخول الاستثمارات وتفعيل قوانين الخصخصة، فإنه من الممكن تشغيل كل اليد العاملة العراقية، لا بل قد نحتاج إلى استيراد يد عاملة من خارج العراق إذا تم تفعيل هذه الخطط.

وكذلك من المشاريع المهمة التي تم إنجازها هو (لجنة إعمار الأنبار) حيث كان هناك عمل كبير جداً وخاصة في مدينة الفلوجة وكانت المشاريع قد أخذت طابع البداية، وكان هناك تطور كبير في نسب الإنجاز، وأعتقد أن هذه الإنجازات بدأت بنسبة 15%، وانتهت بنسبة 70% من نسب الإنجاز في مدينة الفلوجة، كما كانت التعويضات للمواطنين الذين تهدمت بيوتهم أثناء الحملات العسكرية، حيث تم تقديم مبلغ 175 مليون دولار كتعويضات عن أضرار الأعمال العسكرية إضافة إلى قيام أعمال أخرى مثل: (مشروع إعمار بلدة تلعفر) الذي تم العمل به بصورة جيدة ومشاريع أخرى أنجز عدد كبير منها بنسب عالية.

حكومة الجعفري الرجل الذي عُرِف بأنه على درجة كبيرة جداً من الثقافة؛ لذا كان الراعي الأول والدائم لها سواء قبل تسلمه الحكومة الانتقالية أو بعدها كانت الإنجازات التي سجلت ملفتة للنظر لأن هذا الجانب بحكم علاقته الوثيقة بالإعلام والذي يعتبر بدوره السلطة الرابعة في البلد كان لابد أن يظهر بصورة لائقة تتناسب والجهود المبذولة على مختلف الصُعُد في الواقع العراقي أثناء فترة حكومة المهمات الصعبة، فعلى الرغم من سوء الوضع المادي الذي بيّنا معاناة جميع

الوزارات منه فقد أنشئت مشاريع فوريه، وتمت إعادة الإعلاميين المهاجرين (الذين أقيلوا بسبب حل وزارة الإعلام والذين زاد عددهم على الأربعة آلاف إعلامي فقد تم تعيينهم في وزارة الثقافة)، كما تم فتح 16 مركزاً ثقافياًً وإنشاء بيوت ثقافية في المحافظات، وكان الجعفري من المهتمين والمشجعين على إقامة المهرجانات والمؤتمرات الثقافية وكان يعنى دائما برعاية المثقفين واستيعابهم، فقد كانت هذا الفترة بحق بنظر الكثيرين الفترة الذهبية لوزارة الثقافة والمثقفين في العراق، وكان من أهم المنجزات على هذا الصعيد أيضاً قيام مديرية العلاقات الثقافية بخمسة مهرجانات في أسبوع واحد وإقامة مهرجانات في أبعد نقطة في العراق وصولاً إلى الأهوار وناحية الفهود في الناصرية.
لقد حققت الثقافة في فترة الحكومة الانتقالية انتقالة واسعة على الرغم من الوضع المالي الصعب لها فقد تمت أقامت مهرجان المربد، وتم توفير 200 مليون دينار عراقي لإقامته وإعطائه مبلغ ملياري دينار كمكافأة للإخوة الفنانين، ولا ننسى ما حصل في العراق من تأثيرات سلبية في الآثار العراقية بعد فترة السقوط حيث سُرِقت حوالى 15000 قطعة عملت الحكومة على استردادها، وتم استعادة عدد كبير منها ما يتجاوز الثلثين، ولم يزل البحث عن المتبقي جارياً في كل العالم، كما تم العمل على تطوير المتحف العراقي بالاتفاق مع وزارة الخارجية الإيطالية ومع إحدى الجامعات الإيطالية على تطويره وبناء مخازن فيه وربطه بشبكة الإنترنت ليكون بالإمكان دخول المتحف العراقي في أي بقعة من بقاع العالم، كما أنشأت دائرة معنية بالثقافة وهي دائرة (منظمات المجتمع المدني) تتعامل مع المنظمات التي لها علاقة بالأمور الثقافية حيث تعمل على تقديم المساعدة الممكنة في مجال توفير القاعات وتنظيم المهرجانات ودفع بعض المبالغ المالية النقدية، لذا كان التعاون مع هذه المنظمات مثمراً بشكل كبير.
كل هذه الأمور التي ذكرتها على صعيد الخدمات الإنسانية المرتبطة بواقع حياة الفرد العراقي على مختلف الاتجاهات أثناء فترة الحكومة الانتقالية لم تكن إلا جزءاً يسيراً مما حصل على أرض الواقع، ويمكن العودة إلى كتب أخرى تحتوي على تفاصيل أدق وأكثر من التي ذكرتها مثل كتاب المخاض العراقي الذي كان هو المصدر الأساسي الذي استندت إليه في جميع المعلومات، والذي يتم فيه ذكر منجزات خطت تاريخ واقع العراق الجديد بحروف من ذهب سيخلدها التاريخ.

طعنة الموت لم تفلح

تسابقت خناجر الإرهاب من الداخل والخارج لمحاربة حكومة الجعفري، ومحاولة إفشالها لكي يفسح المجال لهم لممارسة أساليبهم الوحشية، وبث أفكارهم الهمجية، في أرض غطت الدماء ترابها على مرّ السنوات، ومن ثم تحقيق منافعهم الشخصية على مختلف الصُعُد؛ من هنا ابتدأت جولة النزال الأول، وكان على حكومة الدكتور الجعفري أن لا تستخدم العنف لحسم الجولات بضربة قاضية لذلك كان على هذه الحكومة أن تتم مقدماً مهمتين أساسيتين، هما: مقاتلة الإرهاب وبناء قوات الشرطة

والجيش، ففي عملية البناء تم إنجاز العديد من الدورات التدريبية الواسعة، التي شملت إقامة معسكرات في الأردن والسليمانية والنعمانية والبصرة وبابل، وتخرّج أفواج من الشرطة والمغاوير، وقد كانت المهمة غير سهلة على الإطلاق ففي الأيام الأولى لتسلم ملف السلطة، وكان لابد من حصول خروقات أمنية بسبب الوضع المتدهور للعراق، والذي أصبح على هذه الحال بسبب زُمَر أزلام النظام السابق أو من التكفيريين، الذين حاولوا بطريقة أو بأخرى أن يسيطروا، أو يجدوا موطئ قدم في الداخلية العراقية، فبدأت العمليات الاستخباراتية، وتم فصل جزء منهم وإلقاء القبض على جزء آخر منهم بعد إجراء التحقيق العادل معهم؛ لذا كانت هناك نجاحات باتجاهات متعددة:

قتال الإرهاب وبناء قوات الأمن وهذا كله واجهه العديد من الصعوبات كتسليح قوات الشرطة بأسلحة متطورة وحديثة فالقوات متعددة الجنسيات كانت تحدد نوع السلاح الذي تتسلح به قوات الشرطة أو الجيش وطبيعته، ولم يكن بالإمكان مواجهة الإرهاب بنفس مستوى القوة الذي يحارب هو بها، وعليه تعتبر هذه من نقاط الضعف الكبيرة التي تم استغلالها من قبل الطرف الآخر في النزاع، وهو الإرهاب فقد كانوا يمتلكون كل أنواع الأسلحة من سيارات ملغومة إلى عبوات ناسفة والهاونات والصواريخ في حين أن قوات الداخلية كانت لا تمتلك إلا الكلاشنكوف، ولكن على الرغم من هذا أتمت المهمة على قدر المستطاع، وكان الاعتماد في البداية على الدعم الجماهيري، الذي كان يقدم المعلومات.

وقد أجريت العديد من المحاولات؛ لكي يتم إصلاح أوضاع نسبة كبيرة من المنتسبين والمتطوعين في الداخلية، والذين تم قبولهم من قبل السلطة السابقة من دون مراعاة للمستوى الدراسي والمراحل التعليمية، وهذه معاناة كبيرة لذا وجب فتح دورات لتعليمهم القراءة والكتابة، ووضع شرط للقبول على أن لا يكون مستوى التحصيل الدراسي دون شهادة المتوسطة؛ لأن طموح الحكومة الانتقالية كان كبيراً جداً يهدف إلى رسم منهاج يعمل على استخدام جهاز الشرطة للوسائل الحديثة كالكومبيوتر خصوصاً أننا الآن في القرن الحادي والعشرين، ويجب أن نتماشى مع مستوى التطور العالمي في جميع الصُعُد.

خطط الحكومة الانتقالية كانت رائعة والأذهان منفتحة، فالدكتور الجعفري من أحرص السياسيين الموجودين في الساحة على عدم إراقة الدم العراقي، لكن، وكما لا يخفى علينا الشجرة المثمرة ترمى دائماً بالحجارة، وهذا ما حاولته العديد من الأطراف، وهذا ما عانته حكومة هذا الرجل، ومن أقرب المقربين إليه حتى من أناس كثر موجودين في الشارع السياسي، يتحدثون باسم الشعب والمطالبة بحقوقهم وعدم إزهاق الأرواح وفي الواقع هم من وراء العديد من العمليات الإرهابية التي حدثت سواء بالدعم المادي أو حتى التخطيط المباشر، والغرض من هذا كله هو الحصول على مناصب قيادية تسد فراغ بطونهم وجيوبهم التي لا تمتلئ أبداً، لا لشيء آخر، عملت الحكومة على مجابهة كل الجلادين وأعوانهم.

من الإنجازات كانت (عملية البرق) وهي عملية عسكرية متكاملة استطاعت أن تعيد الأمن والاستقرار إلى بغداد على مدى أربعة أشهر، فالجميع يعلم أن المواطن لم

يكن يستطيع السهر حتى ساعات متأخرة من الليل لا بل حتى الساعة السابعة مساءً خارج بيته، ولكن بعد هذه العملية استطاع السهر بحرية، وكذلك انخفض عدد السيارات الملغومة فبعد أن كان عددها يتجاوز عشر سيارات ملغومة في اليوم انخفض إلى ما نسبته سيارتان أو ثلاث في الشهر من الأعمال المهمة التي أنجزت خلال الستة أشهر السحرية، هو تأسيس عمل استخباراتي واسع ووضع هيكلية متكاملة له، كما تم تدريب أكثر من خمسة وثلاثين ألف متطوع تدريباً كاملاً، وتجهيزهم للقتال قاموا بمهمتهم في حماية المواطنين.

ومن الأمور المهمة والصعبة جداً التي تم إنجازها هو إجراء الانتخابات والاستفتاء على الدستور بأمن وأمان؛ لذا فإن تحقيق إجراء عمليتين انتخابيتين وبنجاح فائق في فترة صعبة جداً، وخلال ستة أشهر يُعَد بحد ذاته إنجازاً كبيراً تحققه حكومة الجعفري في خضم تلك الظروف، فالانتخابات أجريت حتى في المناطق الساخنة جداً في العراق كالرمادي والفلوجة والتي شهدت زخماً انتخابياً كبيراً، كذلك فقد أصر رئيس الوزراء على تطبيق قانون مكافحة الإرهاب حيث كان يؤكد على القضاء، وإن هذه مهمتكم في تطبيق القانون في حال تلكأ بطريقة أو بأخرى، اتهم الكثير حكومة الجعفري بالطائفية، هذه السمة التي لم، ولن تكون موجودة على الإطلاق والدليل في ذلك، إن قائد القوات الخاصة، وكذلك قائد شرطة بغداد كانا من الإخوة السنة، ولم يغيروا أثناء فترة الحكومة الانتقالية إضافة إلى خطابه الثابت والصريح والمستمر والذي يؤكد على ضرورة الحفاظ على التعايش المذهبي والابتعاد عن النعرة الطائفية وتبنيه للمشاركة السنية الواسعة (ستة وزراء + نائب رئيس الوزراء) في الحكومة الانتقالية، وتأكيده على ضرورة أن يكون رئيس الجمهورية من السنة العرب ريثما ينتقل العراق إلى الديمقراطية المباشرة؛ ليترك للشعب حق الاختيار المباشر لرئيس الجمهورية.

ومن جولات النزال القوية التي حصلت، هو ما كان يُشاع حول وجود فرق الموت، وهي عبارة عن أكذوبة إعلامية لا أساس لوجودها، فلقد كان الإرهابيون والقنوات الإعلامية الإرهابية هي التي تبث هذه الشائعات وتنمّيها؛ لأن الحقيقة هي إن الإرهابيين هم الذين كانوا يرتدون زي الداخلية، ويقومون بأفعال شنيعة نُسِبت إلى قوات الداخلية، تمت ممارسة ضغوط على الحكومة للحد من عمل وزارتي الداخلية والدفاع، وذلك عن طريق عقد اجتماعات لم تكن الحكومة طرفاً فيها، وفي الكثير من الأحيان كان الدكتور الجعفري يسأل القوات متعددة الجنسيات عن هذه الاجتماعات، وما طرح فيها من أمور، ولكن النتيجة أنها ما كانت إلا وسيلة للضغط ومحاربة الحكومة الانتقالية التي تحمّلت عناد الحرب من جميع الأطراف لقد عمل السيد الجعفري على وضع نهج رائع ومميز، حينما عزل الوضع الأمني في جانب مختلف عن مجلس الوزراء إذ ارتأى أنه لا يمكن مناقشة الوضع الأمني في فضاء كبير؛ لحاجته إلى السرية، فنجحت الحكومة بتوفيره فعلاً، وكان رئيس الوزراء يعطي وقتاً كافياً لمناقشة كل الأمور لا بل كان وقتاً مفتوحاً أحياناً الواحد منها يمتد إلى خمس ساعات، وهذا عمل كبير له نتائج إيجابية على الجانب الأمني، أما الخروقات التي حصلت، والتي حاولت أن تؤدي إلى حرب أهلية طائفية في العراق،

وعلى الرغم من خطورتها، وما أودته من خسائر في الأرواح لا يمكن تعويضها، وخسائر في الأموال، باءت بالفشل في تحقيق هدفها الأساسي، وهذا كله يعود إلى الدور الكبير الذي لعبته القيادة الحكيمة للدكتور الجعفري وقدرته على احتواء الأزمات وإخماد نار التفرقة والطائفية، وهذا ما تجسّد لنا من خلال الحادثة التي جرت في سامراء إذ واجهت الحكومة هذا الحدث بتحرك سياسي سريع وفاعل، فقد سارع رئيس الوزراء إلى الاجتماع مع القوى السياسية كلها، وحدد أكثر من عشرين نقطة لحل هذه المعضلة، واحتوائها بأفضل صورة، فكما يقول الدكتور الجعفري حول هذا الموضوع، وما جرى فيه:

((لقد لاحظتُ الارتباك عند بعض المسؤولين خلال حادث تفجير سامراء ووضع الكثيرين من المخلصين أيديهم على قلوبهم خوفاً من الغرق في الفتنة الطائفية خصوصاً أن المرقدين رمز ديني شيعي إسلامي حضاري ووطني عراقي، وقد آلمني ذلك كثيراً، لكنني تعلمت أن أرد على الحدث بما يتطلبه من تعبئة معنوية ونفسية وعملية ميدانية، وأن أحتوي ردوده، وأعمل ما أستطيع، وقد كتبت مباشرة مجموعة نقاط باللحظة وجاءني السفيران الأميركي والبريطاني والقائد العسكري لقوات التحالف، وكان الارتباك واضحاً عليهم، وسألوني ما العمل؟ وماذا سوف تعمل أنت؟ فسلسلت النقاط والمحاور، واتصل الرئيس الأميركي جورج بوش، وقال: إنه على استعداد لتحمّل الكلفة، فقلت له: لا، في مثل هذه الأمور لا نأخذ حتى من مصادر رسمية عادةً نميل إلى جهات خيرية، وإلى المصادر الشعبية في القضايا المرتبطة بمقدساتنا، وأشكرك على هذا الاستعداد، وجمعت الفضائيات المختلفة، وكذلك خطباء الجمعة في بغداد، والقوى السياسية، وعقدنا في مجلس الوزراء مجلساً استشارياً موسَّعاً من خمسة وعشرين شخصية وطرحنا فيه ورقة عمل، وفتحنا باب التبرعات، وقمنا بتفقد الجرحى، وما شاكل ذلك، ووجهنا خطاباً إلى أبناء الشعب العراقي، وجمعت أيضاً (غرفة عمليات)، وأقدمت على سلسلة من الخطوات كورقة عمل فورية، شرعت فيها بالدقائق الأولى، وبدأنا نتابع القضية، كيف حدثت، وكيف نحتوي ردود الفعل المحتملة عليه؟

لقد لعبت المرجعية الدينية دوراً مشرّفاً، وكان لآية الله السيد علي السيستاني منذ وقت مبكر دور سبّاق لمنع أي ردود فعل من شأنها أن تطال، وتعتدي على رموز ومكانات الأبنية والمساجد للإخوة أبناء السنة، فكان عندنا حضور إعلامي وسياسي مع الرموز المختلفة، ومع الفضائيات المختلفة والشخصيات العلمائية المختلفة من المجموعتين، وقد ساعد هذا الأداء في التخفيف من حدة المشكلة، لولا ذلك لحدث الأسوأ، فكان يمكن أن يصبح العراق رماداً تذروه ريح الطائفية، هذه ليست قضية بسيطة، إنها قضية لها علاقة بمقدس ديني، وهو مرقد لإمامين معصومين، يعني أنه كان يمكن أن تشعل نار الفتنة، وتتحوّل إلى حرب طائفية إذا لم تكن حرباً أهلية).

أيضاً ما حصل على جسر الأئمة، هذه الحادثة التي لم تكن في الحقيقة حادثة أمنية بحتة، بل كان حادثاً تسببت جماعات إرهابية بإشاعة معلومات كاذبة بين الناس، وكان ضحيتها حوالى ألف مواطن، لقد كان تعامل الحكومة مع الحادث سياسياً،

وليس أمنياً فقد حاول أن يتدارك الموقف من خلال ما وجهه من خطاب مهم استطاع من خلاله أن يطفئ نار الفتنة، حيث أكد على دور أهالي الأعظمية الشرفاء، الذين شاركوا في إنقاذ الزوار، وركز فيه على الشهيد (عثمان على العبيدي) الذي جسد دوراً نبيلاً في إنقاذ ثمانية مواطنين، فقد استطاعت حكومة الدكتور الجعفري أن تتجاوز هذه المتطلبات الخطيرة والفضل في هذا يعود بالتأكيد إلى طريقة إدارته لعمل الحكومة حيث استفاد من خبرته النضالية الطويلة.
وهاتان الحادثتان هما من أشد الأمور التي حصلت أثناء فترة الحكومة الانتقالية، لكن على الرغم من هذه الصعوبة فإن هناك أمراً رائعاً قد حصل عزّز موقع التلاحم والتآخي بين أبناء الشعب الواحد بفئاته كافة، فعندما فتح باب التبرع وقف العراقيون طوابير بمن فيهم المسؤولون وموظفو الدولة دون الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم، فوضعت الأيادي الواحدة براحة الأخرى، وكانت سوراً محيطاً بأرض الوطن حامياً وحافظاً له من كل سوء، كما لا نغض الطرف عن قيام الحكومة باستقبال عوائل الشهداء وتكريمهم فقد تم إعطاء مبلغ عشرين ألف دولار لكل عائلة شهيد، ويتضاعف المبلغ في حال وجود أكثر من شهيد فيها كما قام الدكتور الجعفري بإهداء درع ورسالة تعزية موقّعة من قبله كتقدير لهذه العوائل ووفاء منه بعده بمؤازرة الشعب في مختلف الظروف.

الدفـاع والداخلـية

ولكي لا يغيب عنا الدور الفعّال الذي اتخذ في مجال وزارة الدفاع يجب أن نعلم أنه تم العمل على تقريب وزارتي الدفاع والداخلية من بعضهما البعض، وبالطبع مع جهود العاملين فيها فكانا يسميان بالتوأم إذ لم يكن عمل وزارة الدفاع بمعزل عما كانت تقوم به وزارة الداخلية، فأغلب العمليات العسكرية التي جرت كانت بالتعاون المشترك بينهما، ويجب الملاحظة أن جميع العمليات التي جرت كانت تناقش بشكل عميق في (غرفة العمليات العسكرية) التي يرأسها الدكتور الجعفري والقائد العام للقوات المسلحة، لقد كان السيد رئيس الوزراء لا يتمنى حدوث عمليات عسكرية في أي مكان في العراق لا لكونه غير حازماً في فرض واستخدام القوة، كما اتهمه كثيرون، بل على العكس من ذلك؛ لأنه يؤمن بأن السياسة الحكيمة تكون بالتأني في اتخاذ القرارات، وأن هذا الشعب يجب أن يخرج من فكرة أن القوة أساس الحكم فضلاً عن حرصه الشديد على دماء الناس، ففي الدخول في تفاصيل أكثر عما جرى في عملية تلعفر فقد أخذ الدكتور من الوقت ثلاثة أشهر للتمهيد إلى أن وافق على العملية العسكرية في تلك المنطقة، ووصل الحد أن جاءت وفود عديدة إلى الدكتور تطلب منه إجراء عملية عسكرية في منطقتهم لتنظيفها من الإرهابيين، وفي هذه الأثناء عندما تمت الموافقة حرصت الحكومة على توفير كل متطلبات الحياة لأهالي المدينة من تغذية وخدمات صحية..إلخ، ومن الأدلة الموقنة على نجاح هذه العملية هو خروج أبو مصعب الزرقاوي شخصياً في الإعلام مهدداً ومتوعداً بضرب المنطقة الخضراء بالسلاح الكيمياوي، وضرب أهداف أخرى بما فيها تجمعات

سكانية إن لم تنتهِ العمليات العسكرية في مدينة تلعفر، لكن الحكومة استمرت بعملها إلى أن طهّرت المدينة من الرجس الذي خالجها بأنفاس الإرهاب والخوف والقتل الذي عانى منه السكان ففي هذه العملية خسر الإرهاب نحو أكثر من 375 قتيلاً إضافة إلى العدد الكبير الذي تم إلقاء القبض عليه هناك، والذين كانوا من الأجانب الذين جاؤوا من خارج العراق، كذلك تمت هناك عمليات أخرى بنفس الشروط والدقة التي طبقت فيها عملية تلعفر مثل (عملية القائم وحديثة) كذلك قد حرصت الحكومة على توفير أموال تحجز للمدن التي تطبق فيها هذه العمليات لإنشاء مشاريع اقتصادية بعد إتمام العملية العسكرية والجدير بالذكر: ففي مدينة تلعفر تم توفير خمسين مليون دولار لتعويض الناس الذين تضررت أملاكهم أو لإصلاح البنية التحتية كالكهرباء والماء، إضافة إلى تنفيذ العديد من العمليات اليومية لإيقاف الإرهابيين عند حدهم، وتوفير الأمن للشعب.

تحت المجهر

المتابع للأحداث السياسية التي جرت بعد سقوط النظام السابق من كثب من مختلف الجوانب بصورة عامة وعلى تشكيل مؤسسات الدولة بصورة خاصة يلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً بين الحكومات التي تسلمت السلطة منذ عام 2003 ولحد الآن من حيث اتخاذها للقرارات التي تُطبَّق، وسنّ القوانين والتشريعات واختيار الأشخاص المناسبين ومحاربة الفساد الإداري بكل جوانبه وهذه الأخيرة من الأمور المهمة جداً، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بصورة جدية، فالحكومة الانتقالية وعند تسنمها السلطة عانت من هذا الجانب بصورة كبيرة، أما الحكومة المؤقتة التي سبقت تشكيل حكومة الجعفري فقد حصل فيها خلل كبير، ولا نلقي اللوم على القيادة التي كانت تملك زمام الأمور آنذاك فقط، وإنما على جميع العاملين في تلك الفترة وصعوبة الأحداث بسبب الوضع المتدهور.
ولكن وبعد تسلم الحكومة الانتقالية ملف السلطة؛ حاول الدكتور الجعفري أن يعمل على محاربة الفساد في الدوائر وعلى مختلف الصُعُد والاتجاهات، وبمحاولة الكشف عما كان يحصل في الوزارات فقد كانت هناك معاناة كبيرة، فمثلاً في وزارتي الدفاع والداخلية كانت الدوائر تعج بالفوضى وعدم الانضباط الاداري، وبسبب هذا التدهور حدثت انتهاكات وفساد إداري إضافة إلى الفساد المالي المتفشي؛ ولأن رؤية الدكتور واسعة فقد ارتأى ضرورة محاربة هذا الفساد بسرعة كبيرة لعلاقته القوية مع الإرهاب.
ففي وزارة الدفاع أو الداخلية مثلاً عندما يكون هناك فساد إداري أو مالي سيكون فيها بلا شك بوابة واسعة للعمل الإرهابي، فأول ما عمدت إليه هذه الحكومة هو إغلاق هذه الأبواب، فهناك العديد من الأسماء الذين كانت لهم سطوة مالية وإدارية تم كشف أوراقهم ومخططاتهم ومازالت أسماؤهم مطلوبة للقضاء على الرغم من هروبهم إلى الخارج؛ ولكي تكون لدينا رؤية بعيدة وعميقة عن هذا الموضوع، فإن جميع الوزراء الذين شملوا تسلموا السلطة في الحكومة الانتقالية، عند سؤالهم عن

الصعوبات التي واجهتهم حين تسلم ملفات هذه الوزارات، أقرّوا بوجود نفس المعاناة وأولها وأعظمها هو الفساد الإداري والمالي.
والمراقب للحدث سيشاهد مدى التغيير الذي حصل في مختلف جوانب دوائر الدولة، من هذه الناحية فقد تقلص الموضوع لدرجة ملفتة للنظر في فترة الحكومة الانتقالية، ففرضت قوانين وعقوبات على مرتكبيها تطبق على الجميع من دون استثناء، ولا ننكر أن هناك بعض الخروقات التي حصلت من بعض ضعاف النفوس، والذين تمت مطاردتهم ومحاسبتهم ولكن إذا اعتمدنا على حساب نسبة الفساد بين الحكومة الأولى والحكومة الانتقالية والحكومة الحالية لوجدنا أن فترة حكم الدكتور الجعفري هي أطهر وأنظف فترة مرت بها دوائر الدولة على مختلف الصعد، وهذه الحقائق لا تسطر مجرد كلمات على ورق، وإنما تحسب بوثائق مدونة يشهد لها التاريخ ففي الوقت الحالي ونحن نتطلع إلى الانتخابات الجديدة عام 2010 تعاني أغلب دوائر الدولة من فساد إداري ومالي بلغ ذروته، ويمكن للمواطن أن يلاحظه بسهولة كبيرة عند مراجعته دوائر الدولة المختلفة، وأيضاً نحاول أن نكون منصفين فليس التقصير دائماً من القيادة العليا في الدولة بل قد يكون السبب في الوضع الاستثنائي للبلد وبسبب النفوس الدنيئة الذين تسلموا مناصب إدارية في الدولة فدعاؤنا وأملنا في رحمة الله الواسعة الكبيرة، أن تضع الدورة الانتخابية القادمة حداً لهذه الأمور من خلال القيادات التي ستتسلم زمام السلطة، خصوصاً أن الشعب أصبح على دراية بالأمور كافة؛ لذا يجب أن يكون الانتخاب حسب رؤية صحيحة وواضحة، يزدهر بها واقع العراق لا لأسباب ومصالح خاصة تعود بالنفع للفرد والسوء للمجتمع فكما يؤكد الدكتور الجعفري دائماً في أغلب لقاءاته وتصريحاته: (انتخبوا من هو أصلح لكم).

عراق يواكب الأمم

العراق؛ وبسبب تصرفات النظام السابق كان من الدول المكروهة عالمياً ذا سمعة سيئة، ولم يكن للشعب يد في رسمها أمام أنظار العالم، فقد كان النظام معروفاً بأنه من أكثر الأنظمة انتهاكاً لحقوق الإنسان واستغلالاً لحقوق شعبه فإن وضع العراق كان مكبّلاً من الناحية الدولية، مقيَّداً بأكثر من أربعين قراراً دولياً، وكان محاصراً ومعزولاً ومرفوضاً في الكثير من المنتديات والمؤتمرات، فوجب بعد سقوط النظام السابق التخلص من هذه السلبيات، وتصحيح نظرة المجتمع الدولي لهذا البلد، الذي يُعَد صاحب أعرق الحضارات وأكثرها ثقافة، وعليه كانت هناك ثلاثة اتجاهات يعمل بها، وتصب في اتجاه واحد، هو تعزيز موقع العراق بين الدول العربية والعالم وهذه الاتجاهات الثلاثة التي عملت حكومة الجعفري على إرساء مفاهيمها، والعمل على تطبيقها هي:
أ - تعزيز موقع العراق، وتحسين علاقته بدول الجوار.
ب - إرساء سفن الخارجية العراقية داخل موانئ الجامعة العربية بطريقة مُرحَّب بها.

ت - تغيير وجهة نظر المجتمع الدولي تجاه العراق، وإعادته إلى موقعه الصحيح إذ يجب أن يكون ضمن الدول المتقدمة.
لقد حاول الدكتور الجعفري ومنذ البداية العمل على جعل علاقة العراق مع الدول المجاورة علاقة طيبة تسودها مبادئ الاحترام الدولية، لكن هناك مجموعة من النقاط كانت تقف حائلاً بوجه تطبيق هذا الأمر، مثل: علاقة العراق مع سورية فقد كان الأميركان يشيرون دائماً إلى وجود مراكز تدريب للمخرّبين هناك؛ لذا كانت هناك حوارات دائمة، وحرص الدكتور الجعفري على إجرائها سياسياً مع القيادة السورية من دون تدخل الجهات الإعلامية؛ لكي لا يخلق أزمة ضمنية على مستوى الإعلام، فكما يقول الدكتور الجعفري:
((كنت أقول لكبار المسؤولين السوريين، أنتم تقولون إنه لا يوجد حتى شخص واحد يعبر الحدود وهذا خطأ، أنا الآن أتحدث معكم، ولا أذكر ذلك في الإعلام، هناك سوريون وعرب جاؤوا عبر حدودكم، وأُمسِك بهم وهم متلبسون بجريمة، وتفخيخ سيارات، ومع ذلك حرصت على إبقاء علاقة سورية - عراقية طيبة، وحصدنا نتائج جيدة).
كذلك الحال مع الأردن، فقد كانت هنالك عدة قضايا عالقة على مستوى المحاور السياسية، ولم يكن من السهل أن نجد لها حلاً فالزرقاوي والذي كان الاسم الأول على قائمة الإرهاب في العراق هو شخص أردني، وكذلك الذين ارتكبوا جرائم التفجير في الحلة كانوا من الأردن، لكن الحوار الذي قام به الدكتور الجعفري أثناء فترة حكمه مع الملك عبد الله الثاني والسيد عدنان البدران كان ذا نتائج إيجابية حصدت ثمارها لاحقاً، فالعمليات الإرهابية طالت مناطق أردنية أيضاً، مثل: التفجير الذي حصل في عمان وأدى إلى استشهاد الكثير من الأبرياء؛ لذلك كان من مصلحة الحكومة الأردنية أيضاً محاربة هذه الجهات، وكان التعامل مع الدول الأخرى المحيطة بالعراق كتركيا والسعودية والكويتية لكن كوضع استثنائي فإن علاقة العراق مع إيران تختلف من جوانب عديدة، وهناك تضارب كبير في آراء الشارع العراقي حول المدى الذي يجب أن تصل إليه هذه العلاقة وحساب سلبياتها وإيجابياتها فالصراع مع الجانب الإيراني كما لا يخفى عن الكثيرين هو تاريخي يمتد عبر سنين عجاف كان آخرها الحرب العراقية - الإيرانية أثناء فترة حكم النظام السابق، والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى من الطرفين تركت بصمة ذات طابع مكبوت، فحتى لو لم يكن للموجودين على الساحة الآن ذنب في تلك الحرب، إلا أن وجود تلك البصمة في كل عائلة تركت آثاراً سلبية في علاقة العراق مع الجانب الإيراني، وهذا ما استشهدته من خلال استطلاع آراء أغلب الذين سألتهم عن رأيهم بمدى إيجابية وسلبية هذه العلاقة من وجهة نظرهم فكان الرد الغالب هو السلبية، والسبب الآخر هو الوعي السياسي الذي أصبح موجوداً في الشارع العراقي، كما إن فهماً يدور في الأذهان مفاده محاولة السياسة الإيرانية نقل ساحة الحرب الإيرانية - الأميركية داخل العراق، وجعله ملعباً لتبادل الكرات فيما بينهم خوفاً من دخول القوات الأميركية لبلادهم، وعليه عملت العديد من الجهات الإيرانية على أن تكون التجربة الأميركية في العراق فاشلة، والرأي العام لن يقف مع أميركا

في القيام بشن هجمة ضد إيران لفشلها في تجربة العراق، وبهذا فإن الشعب العراقي هو من يدفع ضريبة السياسة من دون أي ذنب على مدى سنوات متتالية، لكن ممكن أن ترى بأن حكومة الجعفري استطاعت وبنسبة كبيرة أن تمنع العراق من أن يكون حلبة النزال بين الطرفين المتنازعين بقدر ما يمكن، وعندما طرحت الولايات المتحدة مبدأ التحاور المباشر مع إيران على كل الملفات وحكومة الجعفري ساهمت بشكل فاعل في إنجاز أول إعلان من قبل الطرفين عن استعدادهما للجلوس مع بعضهما أو إجراء مشاورات ومفاوضات مباشرة على أرض العراق.

هذا الإنجاز الكبير الذي يُحسَب لحكومة الجعفري لم يكن لغرض تقسيم النفوذ بين أميركا وإيران، بل العكس كانت لتعزيز سيادة العراق.

أما بالنسبة إلى موقع العراق بين الدول العربية فقد كان لابد من استعادة هيبة العراق وإعلاء صوته وتعريف جميع الدول العربية بالعراق الجديد، الذي وُلِد بعد سقوط النظام، فعمل الدكتور الجعفري منذ عام 2003 عند تشكيل مجلس الحكم وتسلمه شهراً السلطة لرئاسة المجلس عمل على زيارة مصر باعتبارها أكبر دولة عربية كما إنها الحاضنة لجامعة الدول العربية وكانت هذه الزيارة ضمن زيارة لسبع دول عربية كان الهدف التعريف بهوية الوليد الوطني العراقي الجديد، وضرورة الوقوف إلى جانبه من موقع التفهّم كي لا تكون الجامعة العربية بمعزل عما يجري في العراق، ولانسجام موقف الدكتور عام 2003 مع موقفه عام 2005 عند تسلم ملف السلطة، استمر سيادته بالاتصال بأمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عمرو موسى، وتمت مداولة الحضور والمشاركة في المؤتمر الذي عُقِد آنذاك، كان هناك تباين في وجهات النظر حول حضور المؤتمر أولاً حتى من جانب الطرف الأميركي، ولكن وبعد وضع عدة شروط من قبل الجعفري، وكان من أبرزها احترام سيادة العراق، وما أفضت إليه الانتخابات، وشجب الإرهاب، وحث الأطراف المتفقة على المشاركة في العملية السياسية، وتجنب دعوة أي إرهابي متورط في سفك الدماء، والحث على المشاركة في الانتخابات القادمة، وقد حصل هناك تجاوب من عمرو موسى، وقبول الشروط وبذلك استعاد العراق تدريجياً موقعه على الساحة العربية كبلد مستقل له سيادته وحكومته التي تقوده.

وواقع الحال لموقع العراق بين دول العالم، ونظرة المجتمع الدولي هذه النظرة غير محبَّذة والتي كانت موجودة سابقاً؛ بسبب سياسة النظام السابق ليست بواقع الحال تختلف عن سابقتيها التي ذكرت، وهذه من الجوانب الأخرى التي عمدت حكومة الجعفري للعمل على تصحيحها، وذلك من خلال التحركات والزيارات وحضور المؤتمرات والتجمعات الدولية وجرت عدة تحركات لحشد الدعم الدولي، ولإسقاط الديون عن العراق، وهذا ما نجحت الحكومة فعلاً في تطبيقه، كما حصل في مؤتمرات عُقِدت مثلاً في مدريد وطوكيو، وحتى في نادي باريس تابعت الحكومة أيضاً مسألة الأموال العراقية المحتجَزة في جميع المصارف والدول، وبذلك تعد إنجازات الحكومة على مستوى إدارة العراق لمواكبة مسيرة العالم على جميع الصُعُد.

العشاء الأخير لن نسميه الأخير لرجل مناسب في زمن غير مناسب

العراق، الدماء، الظلم، والخوف، كلمات تعاقبت على مَرّ السنوات آذان الأجيال من أبناء هذا الشعب على سمائها، لكن وبعد سقوط النظام السابق في 9/4/2003 تبلور أن هناك أملاً ساحراً في أن هذه المعاناة ستزول إلى الأبد، لكن وكما يبدو إن الويلات والآهات أحبّت أن تكون ملازمة لأبناء هذا الشعب كحقيبة تحملها على طول محطات سفره الطويل، والذي قد يطويه الفناء في أي لحظة، من هنا أريد أن أبدأ مراسم وضع صحون الطاولة على مائدة طعام كان رئيس الوزراء الدكتور الجعفري هو حاضنها بحضور وزراء حكومته الانتقالية التي دام حكمها قرابة ستة أشهر من الإنجازات التي سيذكرها التاريخ كواحدة من أهم المحطات التي واكبت العراق الجديد، هذا الرجل الذي تمنى الكثير من الناس المثقفين الذين لم تشوّش أذهانهم وسائل الإعلام المختلفة بأبنائها وشائعاتها الكاذبة أن يدوم ظله في حكم هذا الشعب لفترة أطول لكن لكل جواب أحجية، والأحجية التي أريد أن أطرحها كنهاية لصفحاتي هي:

ما هي الأسباب التي جعلت الكثير يحاربون الجعفري وحكومته؟ وإصرارهم على تركه السلطة؟ وفي النهاية ما هي الدوافع التي جعلت الجعفري يتخذ قراراً بإعادة أمانة مسؤولية رئاسة الوزراء إلى الائتلاف العراقي، ثم انتهى الأمر إلى تسليم السلطة لحكومة أخرى؟

هذه الأسئلة وغيرها كثير طرحتها على نفسي، وسأجيب عنها نيابة عن أصحابها من خلال تصفح بعض الكتب التي سجلت تاريخ تلك الأحداث وتفاصيلها:

نظر الحواسد يطلبونك فتنة
لا يعلمون أن بصمتك الأنفاسا

قد يرى الكثير ممن سيقرأون هذه السطور أن كاتبتها متخلفة "حضارياً" فعلى مستوى المجتمعات السياسية تتلاشى حسابات المنافسة والحسد والمهم عندهم هو مصلحة الوطن والشعب، وأحياناً دخول أسمائهم في سجل تاريخ العراق كأناس واكبوا صولاته لكن الواقع منافٍ لهذا تماماً، فأغلب ولا أقول جميع الساسة الموجودين على الساحة يملكون حس الغيرة والحسد ومحاولة حصد المكاسب ووضع اليد على السلطة بالوسائل المتاحة كافة حتى لو كانت غير مشروعة، هذا ما عانت منه حكومة الجعفري كثيراً فهذا الرجل ومنذ بداية عراق ما بعد صدام ظهر على الساحة السياسية بصفحة بيضاء مشرّفة أنصعت رؤيتها مواقفه التاريخية على مدى سنوات طويلة سابقة في محاولة إسقاط النظام السابق؛ لذلك كان من المرشحين البارزين لتسلم ملف السلطة، فإضافة إلى سجله التاريخي فإن ما يتحلى به هذا الرجل من خلق وقدرة على تحليل الأمور، وحلها وحكمة وقدرة على القيادة أهّلته لمثل هذا المنصب لكن لم يرُق للكثير ممن كانوا يريدون فقط أن يعدّوا النقاط على هذه الحكومة القرارات والإجراءات و النجاحات التي حققتها.

ولأنه رجل كلمة، أي صاحب مبادئ لن يتنازل عنها مادامت صحيحة ومهما كانت الخسائر التي يمكن أن يتحملها، مقابل أن لا يحيد عن الحق في مبادئه، دفع ثمن هذه الشخصية القوية بموقف مشرف صوّر أبهى معاني التضحية والكرامة والإباء بحدث أظنه لم يحصل على مدى عقود أو حتى أكثر في جميع الدول العربية، وذلك بتسليم السلطة إلى حكومة أخرى من أجل مصلحة البلد الذي ينتمي إليه، ويضحي من أجله فقد تفادى بحكمته هذه أزمة سياسية داخل الواقع العراقي خلقها أناس ممن لم تكن قراراته تتماشى مع مصالحهم كما ذكرت سابقاً صعّدوا من الموقف السياسي، وعملوا على إثارة الشائعات وحتى القيام بأعمال إرهابية؛ لكي يصلوا إلى نقطة تجعل من حكومة الدكتور الجعفري في كفتي ميزان مع مصلحة العراق ولدرايتهم الوثيقة بحب الدكتور لمصلحة وطنه وشعبه لا حبه لتسلم زمام السلطة التي لم يسعَ نهائياً إليها، فإنهم لو كانوا في مثل هذا الاختيار لتمسكوا بالسلطة، ولم يتركوها حتى ولو كان ذلك على حساب أرواح الناس ودمار الوطن، ومن أهم المواقف التي أصر الدكتور على زرعها وحصد ثمارها هو موقفه من قضية كركوك، والتي ارتأى أن يتعامل معها باتخاذ قرارات نابعة من بنود الدستور العراقي، لا بقرارات تنبع من علاقات شخصية وصداقات حيث إن الدستور ينصّ على تحديد قضية مصير كركوك على ضوء إحصائية سكانية أراد البعض منه أن يعمل بها وفق إحصاء 2005 بدلاً من إحصاء عام 2007، وهذا غير معقول وغير منصف، فهذه قضية وطن لا قضية أفراد، وهذه الأمور والقرارات أمانة في عنقه، فأصرّ على موقفه من دون أن يتنازل، هذه هي الشجاعة الحقيقية التي تجسدت بأفعال الرجال لا بأقوالهم فضلاً عن مواقف أخرى أثبتت حقاً مدى شجاعته وإنصافه كقضية عدد مقاعد أهل السنة في البرلمان العراقي، فبعد أن أصرّ على زيادة عدد مقاعد هذه الطائفة وذلك لرؤيته بأن عدم اشتراكهم في الانتخابات لا يعطي الحق في تجاوزهم، فهم فئة كبيرة من أبناء هذا الشعب ولهم الحق في إيصال صوتهم وإشراكهم في الحكومة، وقد عاداه الكثير، ولم يرضوا عنه، لكنه أصر كطبيعته على موقفه بلا تردد، والموقف المشرّف الذي خلّده التاريخ له هو الخطاب الذي ألقاه في الجامعة العربية وهدّد بالانسحاب من الجلسة مع الوفد الذي يرأسه لوجود بعض الأطراف التي كان من المتفَق عدم حضورها في الجلسة، والذين كانوا في الأصل عناصر من القتلة والإرهابيين.

هذه المواقف وغيرها كثر لم يجرؤ على اتخاذها العديد ممن يدعون لباس الشجاعة والقوة ثوباً لهم، بالكلام فقط، لذا وبعد أن ساوموا هذا الرجل على مبادئه كما ساوموا أجداده من قبله، ولم يسلموا مبادئهم حتى ولو بالشمس والقمر..

هكذا وبعد أن وقفت قوات الاحتلال جنباً إلى جنب من يخدم مصالحها بالتأكيد وقامت بإرسال وزيرة خارجيتها (كوندليزا رايس) كمبعوثة نيابية ووزير خارجية بريطانيا جاك سترو؛ لكي تطلب من هذا الرجل الذي لم يجدوا به للتخلي عن السلطة إلا أنه لا يتماشى مع مصالحهم أن يسلم مقاليد وزاراته إلى أناس قد تكون آراؤهم تشفي ضمأ العطاشى القادمين لتحقيق أحلامهم.

وكان جالساً كالأسد معلناً لهما أنه جاء عبر الانتخابات وهذه مسألة تحل.. هناك ثلاثة خيارات للبديل إما أن يسحب الائتلاف الموحد مرشحه (الجعفري)، ويقدم بديلاً، وإما أن لا يصادق البرلمان عليه، وهو حق دستوري، وإما الموت، ونحن لا نخشى الموت؛ لأنه حقيقة والحقيقة لا تبدّل من نفسها شيئاً.. وإلا فأنني لا أخذل شعبي، وسأبقى أتفانى من أجله.. هكذا وضعت مأدبة الطعام التي بنظري يجب أن نسميها مأتمة طعام؛ لأنها فعلاً مأتمة خسر فيها الوطن قيادة حكيمة أرادت به خيراً، وأراد الحاقدون بها شراً، قبل تسليم السلطة للحكومة اللاحقة تبادل فيها الدكتور الجعفري مع وزرائه حديثاً لم يكن كحديث سياسي يغلب عليه طابع البرود، لا بل كان بحس الأسرة الواحدة التي وضع أساسها أبوياً توحدت آراء أبنائه وإخوانه فيه من الثناء على صدقه ونزاهته ومحبته وسعة عقله ورجاحته وحكمته... إلى ما يعجز الوصف عن ذكره في رجل أتمنى، ويتمنى الكثيرون غيري أن تقام مائدته بصحن عراقي بعشاء لن نسميه الأخير.